

الإمارات تستنكر تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي ضم أراض بالضفة الغربية



استنكرت الإمارات بشدة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، عزمه ضم المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض السيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، إذا ما أعيد انتخابه في 17 سبتمبر/أيلول الجاري.

جاء ذلك في بيان لوزير الخارجية والتعاون الدولي "عبدالله بن زايد"، وفقا لوكالة أنباء الإمارات الرسمية "وام".

وقال "بن زايد" إن هذا الإعلان يعتبر تصعيدا خطيرا ينتهك كافة المواثيق والقرارات الدولية ويعبر عن الاستغلال الانتخابي في أبشع صوره دون أدنى اعتبار لشرعية القرارات الدولية أو أدنى اهتمام بتقويضه للمساعي الحميدة التي يقوم بها المجتمع الدولي للوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية.

وأكد أن "هذا الإعلان الانتخابي وغير المسؤول يهدد بتقويض جهود المجتمع الدولي السياسية وعبر عقود طويلة لإيجاد حل منصف وعادل للقضية الفلسطينية، مؤكدا على "مركزيتها للعرب والمسلمين".

كما أكد وزير الخارجية الإماراتي ترحيب بلاده واستجابتها الفورية لدعوة السعودية بعقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي لبحث هذا التصعيد الخطير ووضع خطة تحرك عاجلة.

وأضاف أن "المسؤولية مشتركة في التصدي لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي الانتخابي وأن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه هذا التطور الخطير".

وفي وقت سابق الثلاثاء، أعلن "نتنياهو" أنه إذا فاز في الانتخابات المقررة 17 سبتمبر/أيلول الجاري، فسيفرض "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت.

وقال "نتنياهو" خلال مؤتمر صحفي بثته وسائل إعلام عبرية، بينها قناة "كان" الرسمية: "يجب علينا أن نصل إلى حدود ثابتة لدولة (إسرائيل)، لضمان عدم تحول الضفة الغربية إلى منطقة مثل قطاع غزة".

وأضاف: "هذه فرصة ثمينة لنا، وللمرة الأولى تأتي، ولن تكون لنا حتى 50 سنة مقبلة، أعطوني القوة لأعزز (إسرائيل) وأمنها، أعطوني القوة من أجل تحديد (إسرائيل)".

وأكد أن هذه الخطوة ستكون "مباشرة بعد الانتخابات"، لتأكيد ثقة الجمهور به في حال انتخابه.

وتمثل منطقة غور الأردن نحو 30% من الضفة الغربية، وأوضح "نتنياهو" أنه ينوي ضم مستوطنات تشكل 90% من غور الأردن "من دون القرى أو المدن العربية مثل أريحا".

واحتلت (إسرائيل) الضفة الغربية في حرب عام 1967 في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وتعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية أمام عملية السلام كونها مبنية على أراض فلسطينية يعتبرها الفلسطينيون جزءاً من دولتهم المستقبلية.